جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
معهد العلمين للدراسات العليا
قسم القانون الخاص

أثر الاستعلام المصرفي في الحد من عمليات غسل الاموال

(دراسة مقارنة)

رسالة تقدم بها الطالب

علاء كريم عبد الحسن محمد

إلى معهد العلمين للدراسات العليا

وهو جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في القانون الخاص

بإشراف

أ. م . د . أمير صلاح نصر

١٤٤٧ هـ ٢٠٢٦ م

بسم الله الرحمن الرحيم

((وَلَا تَأۡكُلُوٓاْ أَمۡوَٰلَكُم بَيۡنَكُم بِٱلۡبَٰطِلِ وَتُدۡلُواْ بِهَآ إِلَى ٱلۡحُكَّامِ لِتَأۡكُلُواْ فَرِيقا مِّنۡ أَمۡوَٰلِ ٱلنَّاسِ بِٱلۡإِثۡمِ وَأَنتُمۡ تَعۡلَمُونَ))

صدق الله العلي العظيم

(سورة البقرة، الآية ١٨٨).

الإهداء

إلى النور الذي به نهتدي، إلى منبع الحق والعدل، إلى أهل البيت (عليهم السلام)،
وإلى مولاي صاحب العصر والزمان الإمام المهدي (عجّل الله تعالى فرجه الشريف)،
أهدي ثمرة جهدي المتواضع، راجيًا القبول والتوفيق.

إلى روح أمي الطاهرة، رحمها الله رحمةً واسعة، التي كانت دعاؤها زادي، وحنانها قوتي،
أسأل الله أن يجعل هذا العمل في ميزان حسناتها.

إلى أبي العزيز، سندي في الحياة، وركيزة صبري وثباتي، الذي لم يبخل يومًا بالدعم والتوجيه،
أطال الله في عمره وبارك فيه.

إلى إخوتي وأخواتي، وعائلتي الكريمة، الذين كانوا دائمًا مصدر العون والمؤازرة،
أدامهم الله نعمةً في حياتي.

إلى زوجتي الغالية، شريكة دربي، التي وقفت إلى جانبي بكل حب وصبر،
وكانت خير معين في مسيرتي العلمية.

إلى بناتي وابني، أملي الجميل، ومستقبلي المشرق،
الذين أستمد منهم الدافع للاستمرار والتقدم.

إلى أستاذي المشرف،
الذي كان لتوجيهاته السديدة وأفكاره القيّمة الأثر الكبير في إتمام هذا العمل،
فله مني خالص الشكر والتقدير.

وإلى كل من ساندني وشجعني، ووقف إلى جانبي بكلمة طيبة أو دعاء صادق، أهديكم هذا الجهد المتواضع،
راجيًا من الله أن أكون قد وفّقت فيما قدمت.

الباحث

الشكر والعرفان

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي بنعمته تتمّ الصالحات، وبفضله تتيسّر الغايات، له الحمد أولاً وآخراً، وظاهراً وباطناً، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين، سيدنا محمد، وعلى آله الطيبين الطاهرين وصحبه الأخيار.

أما بعد...

فإنّ من شيم الأوفياء، وخصال النبلاء، أن يُقِرّ المرء بفضل من أحسن إليه، ويعترف بجميل من كان لهم الأثر في مسيرته، وإنّ الكلمات لتعجز عن الإحاطة بكل معاني الامتنان، غير أنّ الواجب يقتضي أن أسطّر شيئاً من ذلك.

فأرفع أسمى آيات الشكر والتقدير والعرفان إلى أستاذي الفاضل، الدكتور المشرف، لما أولاني من عنايةٍ علميةٍ كريمة، وإشرافٍ دقيقٍ متواصل، وتوجيهاتٍ سديدةٍ أثرت هذا البحث، وأسهمت في تقويمه وإخراجه بالصورة التي هو عليها، فكان نعم المرشد والمعين، فله مني خالص الامتنان وجزيل الدعاء.

كما أتقدم بوافر الشكر وعظيم التقدير إلى عمادة معهد العلمين للدراسات العليا، ممثلةً بالسيد عميد المعهد المحترم، لما وفرته من بيئةٍ علميةٍ رصينة، ودعمٍ أكاديمي وإداري أسهم في إتمام هذه الرسالة. ويمتد شكري إلى السادة رؤساء الأقسام، وأعضاء الهيئة التدريسية، والكادر الإداري، لما بذلوه من جهودٍ مباركة وتعاونٍ صادق.

ويسعدني أن أعرب عن بالغ شكري وتقديري إلى السادة أعضاء لجنة المناقشة الموقرين، لتفضلهم بقراءة هذه الرسالة ومناقشتها، وما سيقدمونه من ملاحظاتٍ علميةٍ قيّمة تُثري هذا العمل وتنهض بمستواه العلمي.

كما لا يفوتني أن أُعبّر عن امتناني لكل من مدّ لي يد العون، أو أسهم بنصيحةٍ صادقة أو كلمةٍ مشجعة، من أساتذتي وعائلتي وزملائي وأصدقائي، الذين كان لهم أثرٌ في دعمي خلال هذه الرحلة العلمية.

أما الامتنان الأعمق، فيبقى لأولئك الذين يعجز البيان عن الوفاء بحقهم...

إلى روح والدتي الطاهرة (رحمها الله)، التي كانت دعواتها زاداً لي في كل خطوة، وأسأل الله أن يتغمدها بواسع رحمته، وأن يجعل هذا العمل صدقةً جاريةً عن روحها.

وإلى والدي العزيز، سندي وملاذي بعد الله، الذي كان ولا يزال الداعم الأول لمسيرتي، فله مني كل البرّ والعرفان.

ختاماً، أسأل الله تعالى أن يجعل هذا الجهد خالصاً لوجهه الكريم، وأن ينفع به، وأن يكتب الأجر لكل من أسهم فيه، إنه وليّ ذلك والقادر عليه.

والله ولي التوفيق.

الباحث

المستخلص

تتناول هذه الدراسة موضوع الاستعلام المصرفي وأثره في الحدّ من جرائم غسل الأموال في ظل التطورات المتسارعة التي يشهدها القطاع المالي، والمصرفي، وما نتج عنها من تعقيد في الأساليب المستخدمة في تمرير الأموال غير المشروعة عبر النظام المصرفي، وتبرز أهمية الدراسة في بيان الدور الوقائي، والرقابي الذي تؤديه المصارف من خلال أدوات الاستعلام المصرفي، بوصفه آلية حديثة تعتمد على تحليل البيانات المالية، وتقييم المخاطر، ومراقبة سلوك العملاء، يفرض الكشف المبكر عن العمليات المشبوهة.

وتسلط الدراسة الضوء على الإجراءات الوقائية الإلكترونية، مثل أنظمة المراقبة الآلية للمعاملات، وتقنيات الذكاء الاصطناعي، وتحليل البيانات، فضلاً عن نظام الإبلاغ الإلكتروني الفوري، ودورها في تعزيز كفاءة الرقابة المالية، كما تتناول الإجراءات الوقائية المتعلقة بالموظفين، والرقابة الداخلية، باعتبار العنصر البشري خط الدفاع الأول في مواجهة أنشطة غسل الأموال، من خلال سياسات الاختيار، والتدريب، والمراقبة المستمرة.

كما تبحث الدراسة في الإطار القانوني المقارن في كل من العراق، والأردن، عن طريق تحليل التزامات المصارف في مجال العناية الواجبة، وحفظ السجلات، والإبلاغ عن العمليات المشبوهة، ومدى التوازن بين السرية المصرفية وواجب الإبلاغ، وتوضح الدراسة كذلك أثر الاستعلام المصرفي في كشف الأساليب المستحدثة لغسل الأموال، وعلى رأسها استخدام الشركات الوهمية كغطاء قانوني، وتحليل السلوك المالي غير الطبيعي، وكشف المستفيد الحقيقي من العمليات المالية.

وتخلص الدراسة إلى أن الاستعلام المصرفي يمثل أداة محورية في منظومة مكافحة غسل الأموال، إلا أن فعاليته تتطلب تعزيز الإطار التشريعي، وتطوير الأنظمة التقنية، وتكثيف التعاون بين المصارف، والجهات الرقابية، بما يحقق حماية النظام المالي من المخاطر غير المشروعة.

المحتويات

المقدمة ٧

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والتنظيمي للاستعلام المصرفي.....من **خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.** - ٥٠

المبحث الأول: مفهوم الاستعلام المصرفي وجريمة غسل الأموال.....من **خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.** - ٣٥

المطلب الأول: تعريف الاستعلام المصرفي ..... **خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.**

الفرع الأول: تعريف الاستعلام المصرفي..... **خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.**

الفرع الثاني: أنظمة الاستعلام المصرفي..... **خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.**

المطلب الثاني: تعريف جريمة غسل الأموال وأركانها..... **خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.**

الفرع الأول: التعريف القانوني لجريمة غسل الأموال: ..... **خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.**

الفرع الثاني: أركان جريمة غسل الأموال ..... **خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.**

المطلب الثالث: الأساس القانوني لالتزام المصارف بالاستعلام المصرفي في التشريعات الدولية**خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.**

الفرع الأول: معايير الرقابة المصرفية الدولية..... **خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.**

الفرع الثاني: الأساس الدولي للاستعلام المصرفي في ضوء معايير لجنة بازل والتشريعات الدولية**خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.**

المبحث الثاني: آليات الاستعلام الموجهة لكشف جريمة غسل الأموال.....من **خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.** - ٥٠

المطلب الأول: إجراءات التعرف على هوية العميل (مبدأ اعرف عميلك) ..... **خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.**

الفرع الأول: التعريف بمبدأ (اعرف عميلك)..... **خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.**

الفرع الثاني: الأساس القانوني لمبدأ اعرف عميلك في التشريعين العراقي والأردني**خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.**

المطلب الثاني: الاستعلام عن المستفيد الحقيقي وتحديد هويته ..... **خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.**

الفرع الأول: آلية تحديد المستفيد الحقيقي..... **خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.**

الفرع الثاني: الأساس القانوني للاستعلام عن المستفيد الحقيقي في التشريعين العراقي والأردني**خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.**

الفصل الثاني: فعالية الاستعلام المصرفي في الحد من غسل الأموال.....من **خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.** - ١٠٣

المبحث الأول: دور الاستعلام المصرفي في كشف جريمة غسل الأموال..... من ٥٢ - ٧٨

المطلب الأول: مساهمة الاستعلام المصرفي في كشف مراحل جريمة غسل الأموال ..**خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.**

الفرع الأول: أساليب غسل الأموال وعلاقتها بالنظام المصرفي ٥٣

الفرع الثاني: دور الاستعلام المصرفي في كشف مراحل جريمة غسل الأموال .....**خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.**

المطلب الثاني: فاعلية الرقابة المستمرة في تتبع عمليات التمويل في جريمة غس الاموال .. **خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.**

الفرع الأول: مفهوم الرقابة وأنواعها ودورها في العمل المصرفي.....**خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.**

الفرع الثاني: الأساس القانوني للإبلاغ عن العمليات المالية المشبوهة في التشريعين العراقي والأردني...**خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.**

المطلب الثالث: أثر الاستعلام الوقائي في منع استغلال النظام المصرفي .....**خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.**

الفرع الأول: الإجراءات الوقائية الإلكترونية في كشف العمليات المالية المشبوهة **خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.**

الفرع الثاني: الإجراءات الوقائية المتعلقة بالموظفين والرقابة الداخلية في المصارف**خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.**

المبحث الثاني: دور الاستعلام المصرفي في مواجهة الأساليب المستحدثة لجريمة غسل الأموال.....من **خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.** - ١٠٣

المطلب الأول: الاستعلام المصرفي كأداة للتحقق من الصفقات التجارية .....**خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.**

الفرع الأول: مدى التزام المصرف بتقديم المعلومات .....**خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.**

الفرع الثاني: موقف التشريعين العراقي والأردني من العرف المصرفي كمصدر لالتزام المصرف بتقديم المعلومات .**خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.**

المطلب الثاني: دور الاستعلام المصرفي في كشف الشركات الوهمية كغطاء قانوني .**خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.**

الفرع الأول: مفهوم الشركات الوهمية وأهم مؤشراتها في عمليات غسل الأموال...**خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.**

الفرع الثاني: دور الاستعلام المصرفي في كشف الشركات الوهمية في إطار التشريعين العراقي والأردني .**خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.**

المطلب الثالث: مسؤولية المصرف عند عدم الإبلاغ عن عمليات غسل الأموال .....**خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.**

الفرع الأول: المسؤولية المدنية للمصرف عن عدم الإبلاغ في ظل مبدأ السرية المصرفية **خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.**

الفرع الثاني: المسؤولية الجنائية للمصرف عن عدم الإبلاغ وشروط قيامها .....خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.

الخاتمة: ١٠٥

المصادر والمراجع: .....خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.

المقدمة

الحمدالله رب العالمين والصلاة والسلام على خير خلقه محمد صلى الله عليه وآله الطيبين الطاهرين.

أولاً/ التعريف بموضوع الدراسة

تُعدّ جرائم غسل الأموال من أخطر الجرائم الاقتصادية المعاصرة التي تهدد استقرار الأنظمة المالية والاقتصادية على المستويين الوطني والدولي، لما تنطوي عليه من آثار سلبية عميقة تمس بنية الاقتصاد، وتؤثر في كفاءة الأسواق، وتُضعف ثقة الأفراد، والمؤسسات بالنظام المصرفي. وقد ازدادت خطورة هذه الظاهرة في ظلّ العولمة المالية والتطور التكنولوجي المتسارع، الذي أتاح سهولة انتقال الأموال عبر الحدود وتعدد الأدوات المالية المستخدمة في إخفاء مصادرها غير المشروعة.

وتكمن خطورة غسل الأموال في كونه حلقة وصل بين العديد من الأنشطة الإجرامية، مثل: الاتجار بالمخدرات، والفساد، والتهرب الضريبي، وتمويل الإرهاب، إذ تسعى هذه الجرائم إلى إضفاء صفة المشروعية على العائدات غير القانونية من خلال إدخالها في الدورة الاقتصادية الرسمية ومن هنا، أصبحت مكافحة غسل الأموال ضرورة ملحّة لا تقتصر على حماية الاقتصاد فحسب، بل تمتد إلى حماية الأمن المجتمعي والسياسي للدول.

وفي هذا السياق، يحتل القطاع المصرفي موقعًا محوريًا في مواجهة هذه الجريمة، نظرًا لكونه القناة الرئيسية التي تمر من خلالها العمليات المالية، مما يجعله في الوقت ذاته عرضة للاستغلال من قبل مرتكبي جرائم غسل الأموال؛ وقد أدى ذلك إلى تطور دور المصارف من مجرد مؤسسات مالية تقدم خدمات تقليدية إلى جهات رقابية تلتزم بمجموعة من الإجراءات الوقائية، أبرزها الاستعلام المصرفي، الذي يُعدّ أحد أهم الأدوات الحديثة للكشف عن العمليات المشبوهة والحد من مخاطرها.

ويُقصد بالاستعلام المصرفي مجموعة الإجراءات التي تقوم بها المؤسسات المالية للتحقق من هوية العملاء، وفهم طبيعة أنشطتهم، وتحليل سلوكهم المالي، يفرض تقييم المخاطر المرتبطة بهم، والكشف عن أي مؤشرات تدل على وجود عمليات غسل أموال، أو تمويل لأنشطة غير مشروعة. وقد تطور هذا المفهوم ليشمل استخدام تقنيات متقدمة، مثل تحليل البيانات والذكاء الاصطناعي، مما عزّز من فعاليته في رصد الأنماط غير الاعتيادية في التعاملات المالية.

وقد حرصت التشريعات الوطنية، والدولية على تعزيز دور الاستعلام المصرفي، من خلال فرض التزامات قانونية صارمة على المؤسسات المالية، تتعلق بإجراءات العناية الواجبة، والإبلاغ عن العمليات المشبوهة، والاحتفاظ بالسجلات، والتعاون مع الجهات الرقابية، كما أكدت التوصيات الدولية الصادرة عن مجموعة

العمل المالي (FATF) على ضرورة اعتماد منهج قائم على تقييم المخاطر، بما يتيح توجيه الجهود الرقابية نحو الأنشطة الأكثر عرضة للاستغلال.

ثانياً/ أهمية موضوع الدراسة

تكتسب هذه الرسالة أهميتها من طبيعة الموضوع الذي تتناوله، والمتمثل في فعالية الاستعلام المصرفي في الحدّ من جرائم غسل الأموال، وهي من القضايا المعاصرة التي تحظى باهتمام متزايد على الصعيدين الوطني والدولي، نظرًا لما تمثله هذه الجرائم من تهديد مباشر للاستقرار الاقتصادي، والمالي، وانعكاساتها السلبية على التنمية المستدامة، والثقة في النظام المصرفي.

وتبرز أهمية موضوع الرسالة من عدة جوانب، يمكن إجمالها فيما يأتي:

١. تسهم هذه الدراسة في إثراء المكتبة القانونية عن طريق دور الاستعلام المصرفي كأداة رقابية حديثة في مكافحة غسل الأموال، وبيان أبعاده القانونية، والعملية، لاسِّما في ظلّ قلة الدراسات التي تناولت هذا الموضوع بشكل معمق في البيئة العربية.
٢. تبرز أهمية الرسالة في تقديم رؤية عملية لآليات تعزيز كفاءة الاستعلام المصرفي داخل المؤسسات المالية، بما يساعد المصارف على تطوير أنظمتها الرقابية، وتحسين قدرتها على الكشف المبكر عن العمليات المشبوهة والحد من مخاطرها.
٣. تبرز أهمية البحث في كونه يتناول موضوعًا يرتبط ارتباطًا وثيقًا بحماية الاقتصاد الوطني، وتعزيز الاستقرار المالي، والحد من تمويل الأنشطة غير المشروعة، بما

يـــــــــــــــنعكس إيجابًـــــــــــــــا علـــــــــــــــى الأمـــــــــــــــن الاقتصادي والاجتماعي للدولة.

٤. تكتسب الدراسة أهميتها في ظل التطور الكبير في التقنيات المالية والأنظمة الإلكترونية، حيث تسلط الضوء على دور الوسائل الحديثة، مثل تحليل البيانات والذكاء الاصطناعي، فـــــــــــــــــي تعزيـــــــــــــــــز فعاليـــــــــــــــــة الاستعلام المصرفي.

ثالثاً/ أهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق ما يأتي:

١. بيان مفهوم الاستعلام المصرفي وتحديد طبيعته القانونية، وأهميته في النظام المصرفي.

٢. تحليل دور الاستعلام المصرفي في كشف جريمة غسل الأموال بمختلف مراحلها.

٣. توضيح مدى مساهمة الاستعلام المصرفي في رصد العمليات المالية المشبوهة والحد منها.

٤. تقييم فعالية الرقابة المصرفية المستمرة في تتبع حركة الأموال داخل المؤسسات المالية.

٥. دراسة دور الاستعلام الوقائي في منع استغلال النظام المصرفي في الأنشطة غير المشروعة.

٦. تحليل دور التقنيات الحديثة والأنظمة الإلكترونية في تعزيز كفاءة الاستعلام المصرفي.

٧. بيان دور الاستعلام المصرفي في مواجهة الأساليب المستحدثة لجريمة غسل الأموال، ولا ســـيما الشركات الوهمية والتحويلات المعقدة.

٨. تحليل الإطار القانوني المنظم للاستعلام المصرفي في كل من العراق والأردن.

٩. تقديم توصيات عملية وتشريعية تسهم في تعزيز فعالية الاستعلام المصرفي ومكافحة غسل الأموال.

رابعاً / مشكلة الدراسة

تتمثل الإشكالية الرئيسة في أن المصارف، بالرغم من التزاماتها القانونية، قد تواجه صعوبات في التوفيق بين واجبها في الحفاظ على السرية المصرفية، وبين التزامها بالإبلاغ عن العمليات المشبوهة، فضلاً عن التحديات المرتبطة بتطور أساليب غسل الأموال التي أصبحت أكثر تعقيدًا وتنظيمًا، مثل استخدام الشركات الوهمية والتقنيات الرقمية الحديثة، كما أن التباين في تطبيق إجراءات العناية الواجبة، وضعف كفاءة بعض أنظمة الرقابة الداخلية، ونقص التدريب المتخصص للموظفين، قد يحدّ من قدرة المصارف على الكشف المبكر عن هذه الجرائم.

وبناءً على ما تقدم، تتحدد مشكلة الرسالة في السؤال الرئيس الآتي:

إلى أي مدى يسهم الاستعلام المصرفي في الحدّ من جرائم غسل الأموال، وما مدى فعالية الأطر القانونية والتنظيمية التي تحكمه في كل من العراق، والأردن؟

ويتفرع عن هذه المشكلة عدد من التساؤلات الفرعية، من أبرزها:

١. ما الدور الذي يؤديه الاستعلام المصرفي في كشف مراحل جريمة غسل الأموال؟

٢. ما مدى فعالية الرقابة المصرفية المستمرة في تتبع العمليات المالية المشبوهة؟

٣. كيف يسهم الاستعلام الوقائي في منع استغلال النظام المصرفي؟

٤. ما مدى كفاءة التشريعات العراقية، والأردنية في تنظيم واجب الاستعلام والإبلاغ؟

٥. ما حدود مسؤولية المصارف عند الإخلال بواجب الاستعلام، أو التقصير في الإبلاغ؟

خامساً/ منهج الدراسة

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج التحليلي والمقارن بوصفه المنهج الأكثر ملائمة لطبيعة الموضوع، لما يتطلبه من تحليل النصوص القانونية، والتنظيمية المتعلقة بالاستعلام المصرفي، ومكافحة غسل الأموال، مع إجراء مقارنة بين التشريعات ذات الصلة، ولا سيما في كل من العراق والأردن.

فمن جهة، تم توظيف المنهج التحليلي من خلال دراسة وتحليل القواعد القانونية المنظمة للاستعلام المصرفي، سواء تلك المتعلقة بإجراءات العناية الواجبة، أو الإبلاغ عن العمليات المشبوهة، أو الرقابة المصرفية، وذلك بهدف الوقوف على مدى كفاية هذه القواعد في مواجهة جرائم غسل الأموال، وبيان أوجه القصور أو الإشكالات التي تعترض تطبيقها في الواقع العملي.

ومن جهة أخرى، تم اعتماد المنهج المقارن من خلال إجراء مقارنة بين التشريعين العراقي، والأردني في تنظيم الاستعلام المصرفي، وتحليل أوجه التشابه والاختلاف بينهما، بما يتيح تقييم مدى فعالية كل منهما في الحد من جرائم غسل الأموال، والاستفادة من التجارب التشريعية المختلفة في هذا المجال.

كما استعانت الدراسة، في إطار دعم التحليل، ببعض تطبيقات المنهج الوصفي، وذلك من خلال عرض

المفاهيم الأساسية المرتبطة بالاستعلام المصرفي وغسل الأموال، وبيان الأساليب المستخدمة في هذه الجرائم، والتطورات التي شهدتها في ظل البيئة المالية الحديثة.

سادساً/ هيكلية الدراسة

اقتضت طبيعة هذه الدراسة تقسيمها على فصلين رئيسيين، سبقتهما مقدمة وتلتهما خاتمة.

تناول الفصل الأول الإطار المفاهيمي، والتنظيمي للاستعلام المصرفي، وقد انقسم على مبحثين، خُصص المبحث الأول لبيان مفهوم الاستعلام المصرفي وجريمة غسل الأموال، في حين تناول المبحث الثاني آليات الاستعلام الموجهة لكشف جريمة غسل الأموال.

أما الفصل الثاني فقد خُصص لبيان فعالية الاستعلام المصرفي في الحدّ من غسل الأموال، وانقسم بدوره على مبحثين، تناول المبحث الأول دور الاستعلام المصرفي في كشف جريمة غسل الأموال، في حين خُصص المبحث الثاني لبيان دور الاستعلام المصرفي في مواجهة الأساليب المستحدثة لجريمة غسل الأموال، ثم اختُتمت الدراسة بخاتمة تضمنت أهم النتائج والتوصيات، تلتها قائمة بالمراجع والمصادر المعتمدة في الدراسة.